

Distr.: General  
18 March 2020  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

غينيا - بيساو

\* يعمم المرفق دون تحرير رسمي، وباللغة التي قُدِّم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-04184(A)



\* 2 0 0 4 1 8 4 \*

## مقدمة

- 1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته الخامسة والثلاثين في الفترة من 20 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020. وأجري استعراض غينيا - بيساو في الجلسة الثامنة المعقودة في 24 كانون الثاني/يناير 2020. وترأست وفد غينيا - بيساو روث مونتيرو، وزيرة العدل وحقوق الإنسان. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بغينيا - بيساو في جلسته الثالثة عشرة، المعقودة في 28 كانون الثاني/يناير 2020.
- 2- وفي 14 كانون الثاني/يناير 2020، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين (الترويكا) التالي لتيسير استعراض الحالة في غينيا - بيساو: ألمانيا وأوروغواي والسنغال.
- 3- ووفقاً للفقرة 15 من مُرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 وللفقرة 5 من مرفق قراره 21/16، صدرت الوثائق التالية لأغراض استعراض الحالة في غينيا - بيساو:
  - (أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG.6/35/GNB/1)؛
  - (ب) تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) (A/HRC/WG.6/35/GNB/2)؛
  - (ج) موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/35/GNB/3).
- 4- وأحالت الترويكا إلى غينيا - بيساو قائمة أسئلة أعدها سلفاً ألمانيا والبرتغال وبلجيكا وليختنشتاين، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، إسبانيا، وسلوفينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

## أولاً - موجز مداوات عملية الاستعراض

### ألف - عرض الدولة موضوع الاستعراض

- 5- قدّمت وزيرة العدل وحقوق الإنسان التقرير الوطني لغينيا - بيساو إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.
- 6- وأشار الوفد إلى أن البيانات المستمدة من دليل التنمية البشرية لعام 2018 تضع غينيا - بيساو في المرتبة 178 من أصل 189 بلداً وإقليماً نُظرت حالته في التقرير، وهو ما يضعها في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة.
- 7- ومع ذلك، فإن التقرير نفسه يشير إلى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد ارتفع بمقدار 10,9 سنوات بين عامي 1990 و2018. وزاد متوسط سنوات الدراسة بمقدار سنة واحدة، فيما ارتفع عدد سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 6,8 سنوات. ووفقاً لآخر البيانات المتاحة، والتي تشير إلى عام 2014، فإن 67,3 في المائة من السكان في غينيا - بيساو يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، في حين يعتبر 19,2 في المائة آخرون عرضة له.

- 8- ويمثل الاعتراف بالتحديات العديدة التي يواجهها البلد خطوة هامة ولا غنى عنها لمواجهة هذه التحديات. وغينيا - بيساو على وعي بالأسباب التي تعيق وضع السياسات والخطط والبرامج التي من شأنها خلق أنشطة متواصلة تمكن من إجراء التغييرات اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للسكان وكذا تمتيعهم بحقوق الإنسان الخاصة بهم بصورة كاملة.
- 9- ومن بين الأسباب عدم الاستقرار السياسي الذي يعرفه البلد منذ إقامة نظام متعدد الأحزاب في عام 1994. وما انفك عدم الاستقرار هذا يؤثر على البلد منذ إجراء الاستعراض السابق في عام 2015، مما أدى إلى صعوبات في تنفيذ التوصيات المقبولة خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.
- 10- وانتهت في عام 2014 دورة عدم الاستقرار التي أعقبت الانقلاب العسكري، المنقذ في 12 نيسان/أبريل 2012، بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الوقت ذاته. وكان من المتوقع عندئذ أن يشهد الإطار السياسي والمؤسسي للبلد تحسناً، وكان عقد اجتماع المائدة المستديرة في بروكسل في عام 2015 يحمل وعوداً بتحويل غينيا - بيساو. بيد أنه لم يتمخض شيء عما بدا أنه نقطة تحول في البلد، وأدى سقوط أول حكومة للبرلمان التاسع في 12 آب/أغسطس 2015 إلى نشوب أزمة سياسية جديدة. وتفاقم عدم الاستقرار السياسي، وهو ما تبين من إخفاق الحكومات الثماني المتعاقبة التي شكلت بمبادرة من الرئيس حتى في الموافقة على برنامج عمل حكومي، مما أدى إلى إصابة المؤسسات العامة في البلد بشلل طويل الأمد.
- 11- ومع ذلك، فقد جرى، بدعم من شركاء البلد، توقيع خريطة الطريق ذات النقاط الست المعنونة "اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو" واتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة الطريق، وتمكن البلد عندئذ من تشكيل حكومة توافقية. وتهيأت بذلك الظروف اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية في 10 آذار/مارس 2019 وانتخابات رئاسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وعُقدت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، إلا أن نتائجها النهائية أفضت إلى طريق مسدود.
- 12- وعلى الرغم من هذه العوائق، اتخذت الحكومة مبادرات هامة لتنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال دورات الاستعراض الدوري الشامل السابقة.
- 13- وفي مجال الهياكل الأساسية، اعتمدت الحكومة عدة تدابير من شأنها أن تحدث تحسناً كبيراً في ظروف العمل وفي الخدمات المقدمة، وأن تتيح للمواطنين إمكانية أكبر للجوء إلى القضاء.
- 14- وقدم الوفد معلومات حول تشييد المحاكم وإنشاء مراكز تسجيل المواليد في العديد من أقاليم البلد وتقديم المساعدة القانونية إلى الأشخاص المحرومين اقتصادياً.
- 15- ومن بين الشواغل الرئيسية للحكومة عصرنة الخدمات ومكافحة الفساد واختلاس الأموال. وشملت التدابير المتخذة مراقبة الإيرادات المحلية وحوسبة الخدمات. وقد تمت بالفعل حوسبة السجلات الجنائية بالكامل، ومن المقرر حوسبة خدمات التسجيل المدني في القريب العاجل.
- 16- وفي المجال التشريعي، سُلِّط الضوء على عدد من الإنجازات، ومنها اعتماد النظام الأساسي الجديد المتعلق بأجور القضاة؛ والموافقة على قانون استرداد الموجودات المتأتية من الجريمة، وهو أداة هامة لمكافحة الجريمة؛ وكذلك تنفيذ القانون الأساسي المتعلق بسجل السلطة القضائية ومكتب المدعي العام، الذي سيمكن من ضبط أفضل لإيرادات المحاكم وغيرها من الخدمات التي تقدمها وزارة العدل على حد سواء.

- 17- ومن شأن الموافقة على الخطة الوطنية للأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية أن تكون أداة في غاية الأهمية، ذلك أن البلد ما زال يعاني من ارتفاع معدل الأطفال والبالغين الذين لا وجود لهم من وجهة نظر قانونية وإحصائية، بسبب عدم تسجيل الولادات. وبالإضافة إلى ذلك، تجري حالياً العملية المتعلقة باعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والحد من المخاطر.
- 18- وتلتزم الحكومة بالتصدي لمسألة الإفلات من العقاب على الأفعال التي تخرق حقوق الإنسان، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة. وقد حوكم أفراد من قوات الأمن وأدينوا عن هذه الجرائم لأول مرة في تاريخ البلد. ففي عام 2016، أُدين أربعة من عناصر الشرطة لتورطهم في قتل مواطن محتجز لدى الشرطة، وأدين أحد أفراد الحرس الوطني بالسجن لثماني سنوات بتهمة اغتصاب مواطن(ة).
- 19- وقد نُفذ عدد من التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما تلك المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 20- ولا تزال هناك تحديات كبيرة في العديد من المجالات، على النحو المحدد خلال الاستعراض الدوري الشامل. بيد أن التحدي الرئيسي الذي ستواجهه غينيا - بيساو هو تحقيق استقرار البلد، ولا غنى لها في ذلك عن دعم شركائها. ويمكن تحقيق التقدم في هذا الصدد من خلال مبادرات محلية وعن طريق التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- 21- وأشار الوفد إلى أن مشاركة غينيا - بيساو في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ستُجرى باتصال وثيق مع ممثلي المجتمع المدني، وسوف تستلهم من التزامها القوي بتعددية الأطراف والمبادئ الإنسانية التقدمية، وأن يكون ذلك دائماً بروح من التعاون والانفتاح على الحوار.

## باء - جلسة التحاور وردود الدولة موضوع الاستعراض

- 22- أدلى 75 وفداً ببيانات خلال جلسة التحاور. وترد التوصيات المقدمة أثناء الجلسة في القسم الثاني من هذا التقرير.
- 23- هنأت موزامبيق غينيا - بيساو على إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة في جو يطبعه السلم والشفافية، وأعربت عن أملها في أن تسهم هذا الانتخابات في إعادة البلد إلى الوضع السياسي والمؤسسي الطبيعي.
- 24- وأعربت ناميبيا عن ارتياحها لكون غينيا - بيساو طرفاً في ثمانية صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان، وشجعت البلد على اتخاذ خطوات لضمان تعزيز حقوق الإنسان الواردة في تلك الصكوك وحمايتها على الصعيد الوطني.
- 25- ورحبت نيبال بالتدابير التي اتخذتها غينيا - بيساو في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالصحة الإنجابية والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية لزيادة إمكانية الحصول على خدمات صحية جيدة.
- 26- وأثنت هولندا على غينيا - بيساو لإنشائها الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان والجهود الكبيرة المبذولة في مجال تكافؤ الجنسين، إلا أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

- 27- ورحبت النيجر بالجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لمتابعة التوصيات التي قبلتها خلال الجولات السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، وأثنت عليها للمبادرات المتخذة لزيادة تحسين قطاع العدل.
- 28- ولاحظت نيجيريا بتفاؤل الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو في سبيل تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية في ميدان حقوق الإنسان، وأشادت بالتدابير المتخذة لتقديم تعليم جيد النوعية وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس.
- 29- وثمنت عُمان العملية التشاركية التي انتهجتها غينيا - بيساو في المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، وسلطت الضوء على الاستراتيجيات والبرامج التي وُضعت، مثل خطة قطاع التعليم (2017-2025) والخطة الوطنية للتنمية الصحية.
- 30- وأقرت الفلبين بالجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة السابقة، وأشادت بتصديقها على اتفاقية العمال المهاجرين.
- 31- ورحبت البرتغال بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتكافؤ الجنسين التي اعتمدها غينيا - بيساو وبالتوازن الكامل بين الجنسين على مستوى الحكومة من حيث عدد الوزراء. بيد أنها أشارت إلى استمرار تفشي العنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.
- 32- ورحبت رواندا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها غينيا - بيساو امتثالاً للتوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل السابق، وأثنت على الإصلاحات التي أُدخِلت على النظام القضائي، ولا سيما الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.
- 33- وشجعت السنغال غينيا - بيساو على مواصلة إجراء الإصلاحات القضائية والمؤسسية من أجل مواءمة الإطار التشريعي والقضائي والإداري والمعايير الدولية وتحسين التعليم عن طريق وضع الهياكل الأساسية المناسبة في المدارس. ودعت السنغال المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لغينيا - بيساو لتنفيذ التوصيات المقبولة.
- 34- ورحبت صربيا بالتدابير التي اتخذتها غينيا - بيساو لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وأشادت، على وجه التحديد، بالتدابير المتخذة في مجالي التعليم والصحة، والتي شملت اعتماد العديد من الخطط والاستراتيجيات.
- 35- ولاحظت سيشيل إصدار غينيا - بيساو، في عام 2018، أمراً يعفي الطلاب ذوي الإعاقة من الرسوم الدراسية، وإحداث الوقاية الكيميائية من الملاريا الموسمية، واعتماد سياسة وخطة عمل وطنيتين بشأن المساواة بين الجنسين.
- 36- وأثنت سيراليون على شعب غينيا - بيساو لإجراء الانتخابات الرئاسية في جو سلمي وبنجاح، ودعت الحكومة إلى وضع أولويات واضحة للتصدي للفقير والفساد والشبكات الدولية للابتجار بالمخدرات.
- 37- وأشارت سلوفينيا إلى التحسن الذي طرأ على الإطار المعياري بشأن حماية الطفل وتمكين المرأة. وأعربت عن قلقها إزاء انخفاض مستوى تسجيل المواليد والالتحاق بالمدارس، فضلاً عن انتشار زواج الأطفال.
- 38- وهنأ الصومال غينيا - بيساو على تصديقها على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ورحب بإنشاء ألية خاصة للأشخاص في وضعية هشّة ضمن الشرطة ومراكز الوصول إلى العدالة لدعم ضحايا العنف.

- 39- وحثت جنوب أفريقيا غينيا - بيساو على إنشاء مؤسسات قوية وفعالة تدعم الديمقراطية الدستورية وعلى التصدي للأزمات المؤسسية الدورية التي لا تزال تقوض الأداء العادي للدولة وتعوق توطيد سيادة القانون.
- 40- وهنأت إسبانيا غينيا - بيساو على الانتخابات المجراة في عام 2019، والتي أدت إلى توطيد حكومة قائمة على التكافؤ وتعزيز سيادة القانون في البلد.
- 41- وأثنى السودان على غينيا - بيساو لما تبذله من جهود لتحسين حالة حقوق الإنسان، وأشار بوجه خاص إلى التصديق على اتفاقية العمال المهاجرين.
- 42- وأعربت تيمور - ليشتي عن شكرها لغينيا - بيساو على قبولها التوصية التي قدمتها في الجولة السابقة، وهنأتها على التقدم الهام المحرز في قطاع الصحة، بما في ذلك ضمان تغطية التلقيح بنسبة 82 في المائة.
- 43- ورد الوفد على تعليقات تطرقت لمسألة تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومواءمتها مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وتعذر على البلد تنفيذ هذه التوصية بسبب نقص الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية، وعدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، يجري تنظيم دورة دراسية بشأن حقوق الإنسان لفائدة المحامين بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وهو ما سيتيح للحكومة، في جملة أمور، كفالة أن تضم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الموظفين المناسبين، تمشياً مع مبادئ باريس.
- 44- وتسعى وزارة العدل إلى إجراء إصلاحات في قطاع العدل. وتُجري الحكومة دورة تدريبية للقضاة والمدعين العامين الجدد وهي تعمل أيضاً على وضع مجموعة تشريعية جديدة. وتمثل الأهداف من ذلك في تعزيز نزاهة السلطة القضائية وإخضاع الفرع القضائي لمساءلة الفروع الحكومية الأخرى.
- 45- وفيما يتعلق بتعليم الأطفال، جرى فتح المزيد من المدارس وتعمل الحكومة على ضمان أن يدرّس أطفال المناطق الداخلية من البلد مدرسون تلقوا تدريباً لائقاً، ومن ثم، تحسين نوعية التعليم. ومن أجل مكافحة الاتجار بالبشر، عززت غينيا - بيساو دوريات الحدود، وتمكنت من تفكيك عدد من شبكات الاتجار بالبشر وإعادة الأطفال إلى أسرهم.
- 46- وأشار الوفد إلى أنه ما من حاجة إلى وضع تشريع يتناول الزواج القسري بالتحديد لأن القانون الجنائي يُعرّفه سلفاً كجريمة. وتوجد في غينيا - بيساو وحدة تابعة للشرطة القضائية تقودها نساء، وهي مكلفة بالتعامل مع حالات الزواج القسري. وذكر الوفد أيضاً أن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدينية تحتضن هؤلاء الأطفال وتمنحهم الحماية.
- 47- وأكدت غينيا - بيساو من جديد أن مكاتب السجل المدني وغيرها من مرافق تسجيل المواليد قد أنشئت في البلد بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء آخرين. ويُسجّل حالياً عدد كبير من الأطفال عند الولادة، ويُسمح بتسجيل أي طفل دون سن السابعة بالمجان. ومن بين العقبات التي تعترض التسجيل الفقر المدقع وكون الوالدين نفسيهما غير مسجلين في كثير من الأحيان، وهو ما يعرقل عملية تسجيل أطفالهما.
- 48- وأعربت توغو عن ارتياحها لإجراء انتخابات سلمية في غينيا - بيساو، وعن اعتقادها بأن الانتخابات تمثل مرحلة جديدة من شأنها أن تسهم في تحسين حماية حقوق الإنسان. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو.

- 49- وأشادت تونس بانضمام غينيا - بيساو إلى عدة اتفاقيات دولية، وبعتمادها عدة قوانين لتحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تنقيح النظام الأساسي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- 50- وأنتت أوكرانيا على غينيا - بيساو لما اتخذته من تدابير في عدة مجالات، بما في ذلك تعاونها مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وشجعت أوكرانيا الحكومة على تكثيف أنشطتها لضمان تدريب عناصر الشرطة وموظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان.
- 51- وأنتت المملكة المتحدة على غينيا - بيساو لما أحرزته من تقدم في تنفيذ الإصلاحات في قطاع العدل، ولكنها أعربت عن قلقها لكون عدم الاستقرار السياسي قد أضر إحراز مزيد من التقدم. وحثت الحكومة على اتخاذ تدابير أقوى لمكافحة الفساد وضمان احترام حرية التجمع السلمي.
- 52- وأشارت الولايات المتحدة إلى الانتخابات التي أجريت مؤخراً في غينيا - بيساو واتسمت بالسلمية والحرية والنزاهة. بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء تقارير عن الظروف اللاإنسانية التي تعرفها السجون، فضلاً عن إفلات الأفراد الضالعين في الاعتداء على الأطفال والاتجار بهم، بما في ذلك السياحة القائمة على الاستغلال الجنسي للأطفال، من العقاب. ودعت الحكومة إلى سن تشريعات أو تعزيز التشريعات القائمة بهدف التصدي لتلك الجرائم.
- 53- ورحبت أوروغواي بالتدابير التي اتخذتها غينيا - بيساو لمكافحة العنف الجنساني وتعزيز حقوق المرأة. وشجعت غينيا - بيساو على التصديق في أقرب الآجال على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تمشياً مع التوصية التي سبق أن قدمتها في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل والتي قبلها البلد.
- 54- وسلطت جمهورية فنزويلا البوليفارية الضوء على أوجه التحسن في تسجيل المواليد. كما أبرزت التدابير المعتمدة لتقليص التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم، وتقديم الوجبات المدرسية، وضمان الرعاية الصحية المجانية للحوامل والأطفال وكبار السن.
- 55- ورحبت زامبيا بالخطوات التي اتخذتها غينيا - بيساو لضمان إعفاء الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من دفع رسوم التمثيل القانوني وتعزيز قدرة عناصر السلطة القضائية في مجال العدالة الجنائية.
- 56- وهنأت الجزائر غينيا - بيساو على تصديقها على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، كاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 57- وهنأت أنغولا غينيا - بيساو على مشاركتها في آليات مجلس حقوق الإنسان. ودعت جميع الدول القادرة على دعم غينيا - بيساو إلى أن تفعل ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية وبناء القدرات.
- 58- وهنأت الأرجنتين غينيا - بيساو على انضمامها إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية والاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، وتصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 59- وأقرت أستراليا بالتحديات التي تواجهها غينيا - بيساو في مجال حقوق الإنسان ورحبت بمشاركتها بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل. غير أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء سوء أوضاع السجون وعدم استقلال القضاء وإجراء المحاكمات وفق الأصول القانونية.
- 60- وأنتت أذربيجان على غينيا - بيساو لتصديقها على اتفاقية العمال المهاجرين.

- 61- وأعربت بلجيكا عن تقديرها لمشاركة غينيا - بيساو في عملية الاستعراض الدوري الشامل ورحبت بالجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. غير أنها ارتأت أنه لا يزال يتعين تحقيق التقدم في حماية الأشخاص الضعفاء.
- 62- ولاحظت بنن بارتياح التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو منذ استعراضها الأخير، وبالتحديد إنشاء وزارة العدل وحقوق الإنسان والتصديق على اتفاقيتين دوليتين لحقوق الإنسان.
- 63- ورحبت بوتسوانا بالإصلاحات التي أُجريت في قطاع العدل لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، تمشياً مع التوصية التي قدّمتها في الجولة السابقة. كما لاحظت مع التقدير اعتماد قوانين تتعلق بتهريب المهاجرين وغسل الأموال وأنظمة بشأن القضاء العسكري.
- 64- ولاحظت البرازيل بارتياح التقدم المحرز في إصلاح قطاع العدل وشجعت غينيا - بيساو على السعي نحو ضمان تآقي الموارد الكافية للمحاكم ومكاتب الادعاء. ولاحظت أيضاً التدابير المتخذة لتيسير تسجيل المواليد.
- 65- ونوّمت بلغاريا بالتدابير المتخذة لتعزيز إمكانية وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى المدارس وشجعت البلد على بذل جهود إضافية لمعالجة باقي التحديات التي يواجهها قطاع التعليم، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة انقطاع الفتيات عن المدارس في وقت مبكر.
- 66- ورحبت بوركينا فاسو بإنشاء مكتب المساواة بين الجنسين وتنظيم انتخابات رئاسية سلمية في عام 2019. غير أن القلق لا يزال يساورها إزاء استمرار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال.
- 67- ولاحظت بوروندي بارتياح مختلف للتدابير التي اعتمدها غينيا - بيساو لتعزيز النظام الصحي، ورحبت بالإجراءات المتخذة لجعل خدمات تسجيل المواليد غير منحصرة في المركز وتحسين إقامة العدل والتعليم في البلد.
- 68- ولاحظت كابو فيردي الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو للتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان وتحسين النظام القضائي. وشجعت البلد على مضاعفة الجهود لضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع مواطني غينيا - بيساو.
- 69- وهنأت كندا غينيا - بيساو على تعيين حكومة متسمة بالتوازن الجنساني واعتماد قانون بشأن تكافؤ الجنسين في عام 2019.
- 70- وأعربت شيلي عن تقديرها للتدابير التي اتخذتها غينيا - بيساو بهدف تعزيز سيادة القانون والنظام القضائي، ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء مستوى الإفلات من العقاب الذي لا يزال قائماً في البلد وإزاء عدم وصول المواطنين إلى العدالة.
- 71- ورحبت الصين بالجهود التي تبذلها غينيا - بيساو في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين حياة الناس وتطوير التعليم والنظام الصحي بنشاط، فضلاً عن حماية حقوق المرأة والطفل.
- 72- ولاحظت كوبا الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن جولات الاستعراض الدوري الشامل السابقة، رغم الظروف المعقدة التي تمر منها.

73- وأشادت الدانمرك بالتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو في قطاع الصحة، بما في ذلك خفض معدل وفيات الأطفال. غير أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدل انتشار زواج الأطفال والزواج القسري، وإزاء محدودية الميزانية المخصصة للتعليم.

74- ورحبت جيبوتي بالعملية التشاركية المتبعة في إعداد التقرير الوطني وتنفيذ غينيا - بيساو التوصيات المقبولة في الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، وهو ما تبين من خلال التصديق على مجموعة كبيرة من الصكوك الدولية.

75- وذكر الوفد أن عملية مراجعة الدستور في طور الإنجاز وأن فريقاً عاماً من المجلس الوطني يعكف حالياً على وضع صيغتها النهائية قبل تقديمها إلى الجلسة العامة.

76- وفيما يتعلق بعمالة الأطفال، من المقرر اعتماد النص النهائي لقانون العمل الجديد، الذي سيمضي في معالجة هذا الموضوع، وهو على جدول أعمال المجلس الوطني الخاص بدورة شباط/فبراير 2020. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً وضع الصيغة النهائية للقانون الجديد المتعلق بحماية الطفل المتكاملة، والفصل الوحيد الذي لا يزال معلقاً هو ذلك المتعلق بقضاء الأحداث. وبمجرد وضع الصيغة النهائية للقانون، ستكون هناك تدابير مناسبة لمعالجة مسائل من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وعمالة الأطفال، والزواج القسري والزواج المبكر على نحو أفضل. وجاء مشروع القانون نتيجة لعملية تشاورية واسعة النطاق، وكان هناك التزام جاد من جانب البرلمان والمسؤولين الحكوميين، بدعم من شركاء غينيا - بيساو داخل منظومة الأمم المتحدة، بكفالة مواءمة القانون والتزامات البلد الدولية.

77- واتخذت كذلك تدابير هامة كذلك لمعالجة وفيات الأطفال، بما في ذلك توسيع نطاق خطة وطنية للتطعيم لتشمل المزيد من الأطفال، وضمان إتاحة الخدمات الصحية للأطفال وكفالة العلاج المجاني من الملاريا.

78- وفيما يخص المساواة بين الجنسين وجعل الحكومة أكثر شمولاً، كان لاعتماد قانون تكافؤ الجنسين مؤخراً، فيما يتعلق بالمناصب السياسية، أثر كبير بالفعل، ويمكن ملاحظة ذلك في تكوين الحكومة الحالية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون للقانون، مع مرور الوقت، أثر أكبر على تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكومة.

79- وعملت لجنة المصالحة الوطنية، خلال السنوات القليلة الماضية، ضمن إطار المجلس الوطني على المسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية. وقد أصدرت اللجنة - التي عملت بدعم من بلدان شريكة مثل البرتغال وتيمور - ليشتي وكذلك الأمم المتحدة - تقريراً يحدد مسارات محددة للمصالحة. وقُدِّم ذلك التقرير إلى المجلس الوطني وإلى السلطات، وتأمل الحكومة عقد مؤتمر لتوزيعه على جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية الرئيسية من أجل التصدي على نحو أفضل للدورات المتعاقبة من عدم الاستقرار التي يعرفها البلد وإلى تحقيق المصالحة.

80- ويعد الوصول إلى العدالة في غينيا - بيساو مكلفاً للغاية، وتتخذ الحكومة تدابير لتيسير هذا الوصول من خلال كفالة تقديم الدعم لتمكين الأشخاص من الحصول على المساعدة القانونية والمشورة بالجان.

81- وفيما يتعلق بمسألة السياحة القائمة على الاستغلال الجنسي للأطفال، تعتزم غينيا - بيساو إنشاء وحدة خاصة للشرطة القضائية في جزر بيجاغوس من أجل مكافحة هذا النوع من السياحة بصورة أفضل، وذلك عبر إجراء تحقيقات مع مرتكبي هذه الممارسات وتقديمهم إلى العدالة.

- 82- وأما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فُدمت خطة 'تيرا رانكا' الاستراتيجية (2015-2025) إلى المجتمع الدولي وحظيت بتأييد واسع النطاق. ومن الركائز الاستراتيجية التي تقوم عليها الخطة معالجة التنمية المستدامة عبر اتباع نهج كلي يتضمن عناصر تشمل نوعية الحياة، وحماية البيئة، وحقوق المرأة والطفل، والهياكل الأساسية. ومن المؤسف أن عدم الاستقرار السياسي الذي يواجهه البلد منذ عام 2015 حال دون تنفيذ الخطة على نحو ملائم.
- 83- ويُلزم القانون الدولة بتحديد حد أدنى لفترة التعليم الإلزامي المجاني. غير أن هذه الفترة ليست طويلة بما يكفي، وتعتمد وزارة التعليم تمديدها لضمان تدرس المزيد من الأطفال.
- 84- وأشادت مصر بإصلاح قطاع الأمن وبالجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لتعزيز الحق في التعليم والصحة، ورحبت بانضمام البلد إلى اتفاقية العمال المهاجرين.
- 85- وأشارت إثيوبيا إلى الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة والاتحاد الوطني للعمال لتمكين من بناء وحدات سكنية للمحتاجين، وأعربت عن تقديرها لاعتماد برامج استراتيجية مثل برنامج قطاع التعليم.
- 86- وهنأت فيجي غينيا - بيساو على مختلف الإصلاحات الموضوعية، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي وقطاع الدفاع، والإصلاحات الرامية إلى ضمان خضوع أفراد قوات الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان للمحاسبة.
- 87- وأشارت فرنسا إلى الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو في سبيل تحسين حالة حقوق الإنسان، غير أن القلق لا يزال يساورها بشأن الوضع في البلد.
- 88- ورحبت غابون باعتماد نصوص تشريعية وإنشاء مؤسسات تدعم تحسين النظام القضائي ونظام السجون. ورحبت أيضاً بتدريب موظفي الأمن في مجال حقوق الإنسان وبالتحسينات التي أُدخلت على نظام التعليم.
- 89- وأثنت جورجيا على غينيا - بيساو لاعتمادها قانوناً يحظر ويحرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع أنحاء البلد، وإنشاء مكتب المساواة بين الجنسين، واعتماد السياسة وخطة العمل الوطنيتين بشأن المساواة بين الجنسين.
- 90- وأشادت ألمانيا بالتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو نحو تحقيق المساواة بين الجنسين باعتماد قانون التكافؤ، بيد أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وإزاء عدم إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أفراد الجيش في السابق.
- 91- ولاحظت غانا التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية العمال المهاجرين.
- 92- ورحب الكرسي الرسولي بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية في غينيا - بيساو لتحسين الظروف الاجتماعية، على الرغم من الأزمة السياسية والمؤسسية الأخيرة.
- 93- وهنأت هندوراس غينيا - بيساو على التقدم الذي أحرزته في تنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال جولات الاستعراض الدوري الشامل السابقة، ولا سيما التصديق على اتفاقية العمال المهاجرين.
- 94- ورحبت آيسلندا بالتقرير الوطني الذي قدمته غينيا - بيساو وبالخطوات التي سطرّها، وأعربت عن أملها في مواصلة تنفيذ تلك الخطوات.

- 95- وأعربت الهند عن شكرها للوفد على تقديمه تقريره الوطني وأشادت بغينيا - بيساو لما أحرزته من تقدم منذ استعراضها الدوري الشامل الثاني.
- 96- ولاحظت إندونيسيا التقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال التصديق على الصكوك الدولية، وأعربت عن تطلعها إلى تنفيذ إصلاح قطاع العدل وإجراء تحسينات في مجال الإدارة العامة.
- 97- ورحبت جمهورية إيران الإسلامية بانضمام غينيا - بيساو مؤخراً إلى عدة اتفاقيات لحقوق الإنسان وبالتطورات الإيجابية المتعلقة بتوافر المياه المأمونة الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة في البلد، فضلاً عن التقدم الهام الذي عرفه قطاع الصحة.
- 98- ورحب العراق بالجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لتنفيذ التوصيات المقبولة خلال الجولة السابقة، وكذلك بجهودها في إعداد أحكام تشريعية تهدف إلى تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 99- ورحبت أيرلندا بالتصديق على معاهدات دولية، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2018. كما لاحظت التقدم المحرز في مجال تكافؤ الجنسين على مستوى الحكومة.
- 100- وهنأت إسرائيل غينيا - بيساو على الانتقال الديمقراطي والسلمي الذي يعرفه البلد. وأشارت إلى تنفيذ خطة 'تيرا رانكا' الاستراتيجية (2015-2025) ووضع برامج رئيسية بشأن التعليم الجامع والصحة الإنجابية.
- 101- وأعربت إيطاليا عن تقديرها لالتزام الحكومة بتعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة العامة، ومكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك من خلال القانون المتعلق بالعنف العائلي، وتنفيذ قانون قواعد السلوك بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي المرتبط بالسياحة.
- 102- وأثنت ليسوتو على غينيا - بيساو لتصديقها على اتفاقية العمال المهاجرين والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 103- ورحبت ليبيا بتنفيذ غينيا - بيساو عدداً من التوصيات التي قبلتها خلال الجولة السابقة. وأشادت بالتطورات الإيجابية في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الإصلاحات التي شملت نظامي القضاء والدفاع.
- 104- ولاحظت جزر مارشال بارتياح التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين النظام القضائي عبر تنظيم تدريبات لفائدة المحامين ومتخذي القرارات القضائية.
- 105- ولاحظت موريتانيا بارتياح التزام غينيا - بيساو بالمثل العليا لحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة لمكافحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين والبطالة.
- 106- وأقرت المكسيك بالجهود التي بذلتها غينيا - بيساو، بما في ذلك التصديق في عام 2018 على اتفاق باريس، بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة.
- 107- وأثنى الجبل الأسود على الأنشطة الرامية إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية. وحث الجبل الأسود غينيا - بيساو على التحقيق في جميع حالات العنف المرتكبة ضد المرأة ومقاضاة مرتكبيها.

- 108- وأثنى المغرب على تصديق غينيا - بيساو على اتفاقية العمال المهاجرين ولاحظ بارتياح التزامها بدعم الحق في التعليم.
- 109- ورحبت ميانمار بالتصديق على اتفاقية العمال المهاجرين والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 110- ورحبت كوت ديفوار بانضمام غينيا - بيساو إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية والاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية في عام 2016 وتصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018.
- 111- وأنتت مالي على غينيا - بيساو لتعزيزها وحمايتها حقوق الأشخاص المنحدرين من أوساط محرومة. وشجعتها على مواصلة هذا العمل القيم وعلى توسيع نطاق التزامها ليشمل فئات أخرى من الأشخاص الذين تستحق حالتهم بذل نفس القدر من الاهتمام.
- 112- وفيما يتعلق بالحق في الصحة، ولا سيما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشار الوفد إلى أن البلد قد أحرز بعض التقدم. وارتفعت نسبة علاج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة 40 في المائة. ومع ذلك، لا تزال بعض المشاكل قائمة، ولا سيما تلك المتصلة منها بنقص وعدم كفاية مخزونات الأدوية اللازمة. وقد عقدت الحكومة مؤخراً مناقصة عامة وأبرمت عقداً مع شركة خاصة لضمان مراقبة نوعية الأدوية المتاحة للسكان وموثوقيتها بصورة أكبر.
- 113- وأثنت كذلك تدايير لتشجيع الأشخاص على إرسال أبنائهم إلى المدارس، بما في ذلك توزيع منح غذائية على الأسر التي تقوم بذلك، وهو ما يثني الأطفال عن الانقطاع عن الدراسة من جهة، ويسهم في الحد من الفقر وسوء التغذية من جهة أخرى.
- 114- وفيما يخص أوضاع السجون، واجهت الحكومة بعض المشاكل المتعلقة بتمويل عملية إصلاح بعضها. بيد أنه أُبرم مؤخراً اتفاق مع إحدى وكالات الأمم المتحدة من شأنه أن يسمح بتجديد معدات وإحضار أخرى جديدة لمؤسسة سجنية واحدة على الأقل، ومن ثم تحسين ظروف الاحتجاز. وتنظم وزارة العدل بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان دورات للسجناء لتعليمهم القراءة والكتابة، فضلاً عن تقديم التدريب المهني لهم. وبذلك، يحظى السجناء، وأغلبهم حديثو السن، بفرصة اكتساب مهنة ما وإعادة الاندماج في المجتمع بمجرد انقضاء مدة عقوبتهم. وعلاوة على ذلك، تلقت غينيا - بيساو الدعم من البرازيل لإنشاء مدرسة لتدريب الشرطة. وينفذ حالياً برنامج لتكوين المدربين، وستتمكن غينيا - بيساو قريباً من تولي زمام هذه المبادرة.
- 115- وقد اتخذت غينيا - بيساو، بدعم من شركائها، عدداً من التدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وأحرزت بعض التقدم على الرغم من مواجهتها لعدد من التحديات. ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى عدد محدود جداً من ضباط الشرطة الذين تلقوا التدريب الضروري الذي يؤهلهم لقيادة مؤسسات الشرطة ذات الصلة والذين بإمكانهم ضمان التواصل بين الشرطة الجنائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول). ولذلك، فمن شأن وضع تدريب لضباط الشرطة مساعدة البلد في معالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تقتصر مكافحة الاتجار بالمخدرات على قوات الشرطة، إذ يتعين على الحكومة أيضاً أن تكفل نزاهة النظام القضائي في أدائه وأن تكون المؤسسات السجنية للبلد ملائمة.
- 116- وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق المرأة والطفل، تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في وجود معظم محاكم غينيا - بيساو في مناطق حضرية، وهي بذلك بعيدة جداً عن الأماكن التي يعيش فيها الناس. وتحاول الحكومة ضمان إمكانية لجوء جميع المجتمعات المحلية إلى القضاء، بما في ذلك عن طريق إعداد

خريطة قضائية جديدة وإنشاء وحدات متنقلة حتى تتمكن المحاكم من الانتقال إلى المناطق التي يعيش فيها الناس وتكون متاحة للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية. وستشمل التحسينات إدخال تغييرات تضمن تقديم المساعدة القانونية المجانية في جميع أنحاء البلد للأشخاص الذين لا يقومون على دفع أتعاب المحامين، بما في ذلك من خلال إدخال تغييرات على النظام الأساسي لمركز الوصول إلى العدالة، الموجود بالفعل في عدة مناطق من البلد.

117- وأما فيما يتعلق بالحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب، فإن عدم الوصول إليها مشكل شائع في كل مكان خارج العاصمة، بل إن البعض يواجه مشاكل بهذا الخصوص في العاصمة نفسها. ومع ذلك، ورغم عدم تمكن الحكومة من إيصال المياه إلى كل منزل على حدة، فقد أنشأت عدداً من نقاط الوصول إلى المياه أو النوافير لتلبية هذه الحاجة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطاقة الكهربائية، التي لم تكن موجودة سوى في العاصمة إلى عهد قريب، قد وُسِّعت الآن لتشمل عدداً من المناطق الداخلية.

118- وبُذلت جهود كثيرة لشحذ الوعي بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولا سيما في المناطق الريفية، ويمكن ملاحظة تغيير في الطريقة التي ينظر بها الجمهور إلى هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، بدأت الأمهات والنساء اللاتي مارسن هذا الإجراء في الخروج إلى العلن وإعلان توقفهن عن هذه الممارسة. وهذا التغيير، إلى جانب زيادة فرص اللجوء إلى القضاء، دليل على أن البلد يسير على الطريق الصحيح في تنفيذ القوانين ذات الصلة. وفي حين كانت هذه التغييرات تبدو جيدة على الورق، فقد كان الكثيرون يخشون في البداية من أنها لن تنفذ بالضرورة على أرض الواقع.

## ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

119- ستنظر غينيا - بيساو في التوصيات التالية، وستقدم ردوداً عليها في الوقت المناسب، دون أن يتجاوز ذلك موعد انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان الرابعة والأربعين:

1-119 التعجيل بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (سيراليون)؛

2-119 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (أوروغواي) (جورجيا) (غانا)؛

3-119 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (أستراليا) (بورووندي) (الدانمرك) (هندوراس)؛

4-119 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (جورجيا)؛

5-119 النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (أوروغواي)؛

6-119 المضي قدماً صوب التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (شيلي)؛

- 7-119 الشروع في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (مالي)؛
- 8-119 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الموقعة في عام 2013 (فرنسا)؛
- 9-119 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (هندوراس)؛
- 10-119 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن قبول إجراء لتقديم الشكاوى الفردية (ناميبيا)؛
- 11-119 التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (النيجر)؛
- 12-119 التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، (هندوراس)؛
- 13-119 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (هندوراس)؛
- 14-119 تعزيز تعاونها مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن طريق تقديم التقارير الدورية في الوقت المناسب (الصومال)؛
- 15-119 قبول طلب الزيارة الذي تقدم به الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (فرنسا)؛
- 16-119 تعزيز الحوار المنتظم بين سلطات غينيا - بيساو وآليات الأمم المتحدة المواضيعية لحقوق الإنسان (المكسيك)؛
- 17-119 مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ ما لم ينفذ بعد من توصيات الجولة السابقة وبذل الجهود لتنفيذ التوصيات المتلقاة خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل الحالية، وذلك بدعم من المجتمع الدولي (موزامبيق)؛
- 18-119 مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقبولة تنفيذاً كاملاً (الصومال)؛
- 19-119 اعتماد عملية مفتوحة وقائمة على الاستحقاق عند اختيار المرشحين الوطنيين لانتخابات هيئات معاهدات الأمم المتحدة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 20-119 بذل ما بوسعها من جهود لمواصلة البلد مساره صوب الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون (أنغولا)؛
- 21-119 تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة التي تتألف من ست نقاط واتفاق كوناكري، على سبيل الأولوية، لكفالة استتباب السلم والاستقرار (بوتسوانا)؛
- 22-119 وضع الصيغة النهائية لمراجعة الدستور وضمان تماشيه مع التزامات البلد التعاهدية (جنوب أفريقيا)؛

- 23-119 اعتماد قوانين وطنية في مجال حماية حقوق الإنسان من أجل تعزيز معايير حقوق الإنسان في البلد (أذربيجان)؛
- 24-119 مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة للمضي قدماً في تعزيز قوانينها الوطنية ومواءمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان (الهند)؛
- 25-119 وضع وتعزيز سياسات ومؤسسات وطنية لإضفاء الطابع المحلي على حقوق الإنسان (جزر مارشال)؛
- 26-119 تكثيف الجهود المبذولة في سبيل وضع الصيغة النهائية للأطر التشريعية واعتمادها وتنفيذها، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بقانون الأحوال المدنية، واسترداد الأصول المتأتية من الجريمة، وقانون حماية الطفل المتكاملة (بوتسوانا)؛
- 27-119 مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة 'تيرا رانكا' الاستراتيجية والتشغيلية (الهند)؛
- 28-119 مواصلة تعبئة الموارد والتماس الدعم الدولي اللازم لزيادة قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (نيجيريا)؛
- 29-119 مواصلة العمل صوب تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان (موريتانيا)؛
- 30-119 النظر في النهوض بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك صياغة واعتماد القوانين والسياسات ذات الصلة (ميانمار)؛
- 31-119 اعتماد خطة وطنية لحقوق الإنسان (هندوراس)؛
- 32-119 النظر في وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التعاون على الصعيدين الإقليمي وعبر الإقليمي (إندونيسيا)؛
- 33-119 تعزيز جهودها الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (رواندا)؛
- 34-119 النظر في إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (النيجر)؛
- 35-119 النظر في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (جورجيا)؛
- 36-119 المضي قدماً في اعتماد قانون بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (تونس)؛
- 37-119 إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (السودان)؛
- 38-119 إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (العراق)؛
- 39-119 إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (زامبيا)؛
- 40-119 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (أستراليا)؛

- 41-119 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس وضمناً تزويدها بالموارد الملائمة (ناميبيا)؛
- 42-119 مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (نيبال)؛
- 43-119 إجراء استعراض للأنظمة الأساسية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لمواءمتها مع مبادئ باريس (كابو فيردي)؛
- 44-119 تعزيز الآلية الوطنية لحقوق الإنسان وإطارها التشريعي وفقاً لمبادئ باريس (الهند)؛
- 45-119 سن تشريعات تحمي حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بما في ذلك توسيع نطاق قوانين عدم التمييز لتشمل التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية (آيسلندا)؛
- 46-119 اعتماد نهج شامل يراعي المنظور الجنساني ويشمل ذوي الإعاقة إزاء سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث (فيجي)؛
- 47-119 ضمان أن يعكس تقديم الحكومة في عام 2020 للمساهمات المحددة وطنياً المستعرضة كذلك نهجاً لحقوق الإنسان، على النحو المبين في ديباجة اتفاق باريس (فيجي)؛
- 48-119 تنفيذ سياسات للتخفيف من آثار تغير المناخ، تشمل بالفعل تراجع كمية الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض إنتاج الأغذية الأساسية (جزر مارشال)؛
- 49-119 تعزيز العمل على كفالة احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع السكان، ولا سيما النساء والفتيات والفتيان، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإفلات من العقاب، عن طريق إجراء تحقيقات لتحديد هوية مرتكبي أعمال العنف وجميع انتهاكات حقوق الإنسان (الأرجنتين)؛
- 50-119 تحسين ظروف الاحتجاز بمعالجة اكتظاظ السجون وتحسين الشروط الصحية (فرنسا)؛
- 51-119 تعيين أمين مظالم السجون وتمكينه لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالمعاملة اللاإنسانية وسوء الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 52-119 توفير تدريب في مجال حقوق الإنسان لعناصر الشرطة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في البلد (المكسيك)؛
- 53-119 متابعة الجهود الرامية إلى ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن واتخاذ تدابير، وعلى نطاق أعم، لتعزيز مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب (فرنسا)؛
- 54-119 مواصلة إجراءاتها ومبادراتها بغية توطيد إقامة العدل من خلال اعتماد نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة في هذا المجال (بنن)؛

- 55-119 تخصيص ميزانية مناسبة لإقامة العدل والتعجيل بإجراء إصلاحات في قطاع العدل من أجل ضمان استقلال السلطة القضائية وتحسين إمكانية اللجوء إلى نظام المحاكم (ألمانيا)؛
- 56-119 تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح قطاعي القضاء والأمن (سيراليون)؛
- 57-119 اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج إصلاح العدالة (تيمور - ليشتي)؛
- 58-119 اتخاذ تدابير عاجلة لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج إصلاح العدالة (توغو)؛
- 59-119 توسيع نطاق مكافحة الإفلات من العقاب والفساد باتخاذ مزيد من الخطوات صوب التنفيذ الكامل لإصلاح قطاع العدل (بلجيكا)؛
- 60-119 تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال إقامة العدل (بنن)؛
- 61-119 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الخدمة القضائية والنظر في تخصيص موارد كافية لهذا القطاع (غانا)؛
- 62-119 إتاحة المزيد من الموارد للمحاكم ومكاتب المدعين العامين (إسبانيا)؛
- 63-119 تعزيز القدرة المؤسسية للمحاكم والقضاة والنيابة العامة (عمان)؛
- 64-119 التصدي لارتفاع مستوى الإفلات من العقاب عن طريق تعزيز قدرة السلطة القضائية واستقلالها، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد مالية كافية وتعيين موظفين مؤهلين ومستقلين (هولندا)؛
- 65-119 تفعيل المحاكم ومكاتب الادعاء تفعيلاً كاملاً لضمان إقامة العدل ومكافحة الفساد بصورة ملائمة (جنوب أفريقيا)؛
- 66-119 اتخاذ التدابير المناسبة لضمان وصول الجميع إلى العدالة (العراق)؛
- 67-119 توسيع وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية وصول جميع المواطنين إلى العدالة، واتخاذ تدابير مثل إعفاء أشد الفئات حرماناً من تكاليف اللجوء إلى القضاء، وإقامة نظام حماية الضحايا والشهود (إسبانيا)؛
- 68-119 تيسير وضمان إمكانية الوصول إلى العدالة، في جميع المناطق، من خلال إنشاء المحاكم وتشغيلها وتخفيض رسومها (الكرسي الرسولي)؛
- 69-119 مكافحة الفساد بنشاط وتحسين آليات مكافحة الجريمة عبر الوطنية بوجه عام والاتجار بالمخدرات بوجه خاص (الكرسي الرسولي)؛
- 70-119 سن وإنفاذ قوانين تهدف إلى مكافحة الفساد والجرائم عبر الوطنية (سيراليون)؛
- 71-119 اتخاذ تدابير لتعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات (توغو)؛
- 72-119 تعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات (أوكرانيا)؛
- 73-119 ضمان التنفيذ الفعال لخطتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والحد من المخاطر (الفلبين)؛
- 74-119 اعتماد وتنفيذ خطة شاملة للعدالة الانتقالية والمصالحة (جنوب أفريقيا)؛

- 75-119 اتخاذ تدابير للحد من الأثر السلبي للعدالة التقليدية (أوكرانيا)؛
- 76-119 اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل إنشاء نظام لقضاء الأحداث (أوكرانيا)؛
- 77-119 ضمان الحق في حرية التعبير بالامتناع عن التدخل في التجمعات السلمية، وضمان التحقيق على النحو المناسب في الحالات التي يفرط فيها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين في استخدام القوة (هولندا)؛
- 78-119 تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والحفاظ عليها، في القانون وفي الممارسة العملية، بما في ذلك عن طريق كفالة حماية كافية للحق في حرية التعبير والتجمع السلمي واتخاذ تدابير من أجل تجريم التشهير والإهانة، وإدراجها في القانون المدني، وفقاً للمعايير الدولية (أيرلندا)؛
- 79-119 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر (مصر)؛
- 80-119 تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر بصورة فعالة (البرتغال)؛
- 81-119 وضع أداة موحدة لإجراءات التشغيل لضمان اتباع الوكالات الحكومية نهجاً منسقاً في التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص وحميتهم (سيشيل)؛
- 82-119 تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وتعزيز أجهزة إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة الوطنية ذات الصلة وضمان أن تتمكن من ممارسة عملها بصورة مستقلة وبمناى عن التأثير السياسي (ألمانيا)؛
- 83-119 مواصلة جهودها الرامية لمكافحة الاتجار غير المشروع من خلال خطة العمل الوطنية (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 84-119 إطلاق خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال، وضمان توفير موارد كافية للمقاضاة على الجرائم وإعادة تأهيل الضحايا (شيلي)؛
- 85-119 مواصلة بذل الجهود الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما استغلال الأطفال والنساء، وذلك من خلال تعزيز التصدي للمتاجرين (جيبوتي)؛
- 86-119 تكثيف الجهود الرامية إلى التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الاتجار بالبشر أو المتواطئين معهم ومقاضاتهم وإدانتهم بصرامة، بما في ذلك السياحة القائمة على الاستغلال الجنسي للأطفال في جزر بيجاغوس (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 87-119 التحقيق مع المسؤولين عن الاتجار بالأطفال والعمل القسري للأطفال ومقاضاتهم وإدانتهم، بما في ذلك التسول القسري والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 88-119 مواصلة تعزيز عمل اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر والشبكة المشتركة بين المؤسسات للأخصائيين الاجتماعيين، بغية توفير أعلى قدر ممكن من الحماية للأطفال الضعفاء وضحايا العنف (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 89-119 تعزيز الجهود الرامية إلى منع حالات الاتجار بالأطفال والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ولا سيما تلك المرتبطة بالتسول القسري والسياحة الجنسية (كندا)؛

- 90-119 مضاعفة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال، واستغلالهم والاعتداء عليهم جنسياً، فضلاً عن الزواج المبكر والزواج القسري وزواج الأطفال (البرازيل)؛
- 91-119 سن تشريعات بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود الوطنية والسياحة القائمة على الاستغلال الجنسي للقصر، وتنفيذ آليات قضائية للتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها (المكسيك)؛
- 92-119 اتخاذ مزيد من التدابير للتحقيق في جميع حالات الاتجار بالأطفال وتقديم الخدمات للضحايا المستغلين في البلدان المجاورة (الجزيل الأسود)؛
- 93-119 تكثيف المبادرات الحكومية الرامية إلى التصدي لبطالة الشباب من خلال التدريب المهني (الكرسي الرسولي)؛
- 94-119 مواصلة توطيد سياساتها العامة الشاملة للجميع في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية تحسين نوعية حياة شعبها، وذلك بتعاون ودعم من المجتمع الدولي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 95-119 اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان إعمال حق الناس في الخدمات الأساسية، عن طريق تخصيص ما يلزم من ميزانية وموارد وبرامج قابلة للتطبيق، ولا سيما في قطاعات التعليم والصحة والعمل (إندونيسيا)؛
- 96-119 مواصلة جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجية للحماية الاجتماعية كوسيلة جيدة للقضاء على الفقر في البلد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 97-119 مواصلة الجهود المبذولة من أجل الحد من الفقر وسوء التغذية (ليسوتو)؛
- 98-119 مواصلة تعزيز تنفيذ برامج التخفيف من حدة الفقر من خلال عقد شراكات مع المجتمع الدولي (الفلبين)؛
- 99-119 مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر (الصين)؛
- 100-119 اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الفقر بين السكان وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية (توغو)؛
- 101-119 زيادة التشديد على الأعمال التي تركز على مكافحة الفقر من خلال تعزيز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية (المغرب)؛
- 102-119 اتخاذ خطوات لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتقديم المساكن، والتخفيف من حدة الفقر (جنوب أفريقيا)؛
- 103-119 تنفيذ سياسات متعلقة بالأمن الغذائي والموارد المائية والمناطق الساحلية والغابات (أوكرانيا)؛
- 104-119 مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة توافر المياه المأمونة الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة في المناطق الريفية (جمهورية إيران الإسلامية)؛

- 105-119 مواصلة تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة سوء التغذية بغية تحقيق تراجع في المسبب الرئيسي لوفيات الأطفال واعتلالهم (أنغولا)؛
- 106-119 مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان وجود نظام للرعاية الصحية يتسم بالفعالية والكفاءة (نيجيريا)؛
- 107-119 تعزيز التشريعات المرتبطة بالصحة وتنفيذ السياسات والتوجيهات التي تهدف إلى تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب ( الجزائر)؛
- 108-119 المضني قدماً في تطوير الرعاية الصحية ومواصلة حماية حق شعبها في الصحة (الصين)؛
- 109-119 دعم الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالقطاع الصحي وتقديم الرعاية الصحية الشاملة للجميع (ليبيا)؛
- 110-119 تعزيز السياسة الصحية الوطنية بغية توسيع نطاق التغطية الصحية والهيكل الأساسية والموارد البشرية، من أجل ترك أثر إيجابي على صحة السكان، مع التركيز على الحد من وفيات الرضع والوفيات النفاسية (كوبا)؛
- 111-119 بناء نظام لتمويل الرعاية الصحية كفيل بالحد من القصور المالي الذي يحول دون الوصول إلى الصحة، وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية (الكرسي الرسولي)؛
- 112-119 اتخاذ تدابير لتحسين الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة (تيمور - ليشتي)؛
- 113-119 مواصلة الجهود الحالية الهادفة إلى تحسين القطاع الصحي وخفض معدل وفيات الأطفال (تونس)؛
- 114-119 مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدلات وفيات المواليد والوفيات النفاسية (عمان)؛
- 115-119 وضع برامج متخصصة للقابلات لضمان استمرارية الرعاية التي تقدمها على نحو جيد بغية خفض معدلات وفيات المواليد والوفيات النفاسية (سيشيل)؛
- 116-119 المضني قدماً في تدابيرها الرامية إلى خفض معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية عبر تحسين قدرات العاملين في القطاع الطبي وتوفير مرافق أكثر وأفضل في مجال خدمات الرعاية الصحية (مياممار)؛
- 117-119 ضمان الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (أوكرانيا)؛
- 118-119 ضمان حصول جميع النساء على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الصحة قبل الولادة وبعدها (إسرائيل)؛
- 119-119 ضمان لا مركزية الخدمات الجنسية والإنجابية على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق خدمات الحماية التي تقدمها وزارة الصحة والأسرة والتماسك الاجتماعي في جميع مناطق البلد، وضمان أن يكون مقدمو هذه الخدمات مؤهلين التأهيل اللازم للتصدي لحالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيرها من أشكال العنف الجنساني (أوروغواي)؛

- 120-119 تحقيق لامركزية الخدمات الجنسية والإنجابية على الصعيد المحلي، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق خدمات الحماية التمثيلية التي تقدمها وزارة الصحة والأسرة والتماسك الاجتماعي في الأقاليم (آيسلندا)؛
- 121-119 مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مصر)؛
- 122-119 تعزيز التدابير الرامية إلى حماية حق مواطنيها في الصحة، ولا سيما في مجالات صحة الأم والطفل، والصحة الجنسية والإنجابية، والرعاية الصحية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسل والملاريا (ليسوتو)؛
- 123-119 اتخاذ خطوات فعالة لتحسين فرص الحصول على التعليم (أوكرانيا)؛
- 124-119 اتخاذ تدابير لجعل الحق في التعليم في متناول الجميع على جميع المستويات من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أذربيجان)؛
- 125-119 المضي قدماً في زيادة الاستثمار في التعليم وتعزيز معدل التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدارس (الصين)؛
- 126-119 مواصلة العمل في مجال التعليم وتطوير الهياكل الأساسية المدرسية (المغرب)؛
- 127-119 اتخاذ جميع التدابير اللازمة الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم للجميع، عن طريق التشجيع على زيادة فرص التحاق الأطفال بالمدارس وبقائهم فيها (جيبوتي)؛
- 128-119 تعزيز الإصلاحات والاستثمارات في ميدان التعليم، بغية الأخذ بالتعليم الشامل للجميع (إسرائيل)؛
- 129-119 الوفاء بشرط تخصيص الموارد المالية المنصوص عليه في خطة قطاع التعليم (الدانمرك)؛
- 130-119 تخصيص ميزانية مناسبة لقطاع التعليم واتخاذ تدابير مجدية لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، ولا سيما في المناطق الريفية وفي صفوف الفتيات (ألمانيا)؛
- 131-119 تخصيص ميزانية مهمة للتعليم من أجل بناء مدارس مجهزة بالهياكل الأساسية المناسبة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مدارس الأشخاص ذوي الإعاقة (غابون)؛
- 132-119 اتخاذ تدابير لضمان مجانية التعليم الإلزامي الأساسي (إسبانيا)؛
- 133-119 زيادة تقليص مسألة الانقطاع عن المدارس من السنة الأولى من التعليم الأساسي (إثيوبيا)؛
- 134-119 تعزيز مساعيها الرامية إلى زيادة الالتحاق بالمدارس والحد من الانقطاع عنها، وهو ما يتيح لجميع الفتيات والفتيان في جميع أنحاء البلد إتمام التعليم الأساسي (ميانمار)؛

- 135-119 مكافحة انقطاع الفتيات عن الدراسة في سن مبكرة عن طريق القضاء على ممارسات ضارة مثل الزواج المبكر والزواج القسري وعمالة الأطفال والعقوبة البدنية في المدارس (غابون)؛
- 136-119 مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع التحاق الفتيات بالمدارس (موريتانيا)؛
- 137-119 اعتماد تدابير لتوسيع نطاق التعليم المجاني حتى 12 عاماً، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى ضمان حصول جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي على التعليم والحد من الانقطاع عن المدارس، ولا سيما في حالة الفتيات (المكسيك)؛
- 138-119 اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، ولا سيما بين الفتيات في المناطق الريفية (الفلبين)؛
- 139-119 التنفيذ الفعال للبرامج والسياسات والخطط التعليمية القائمة للحد من الانقطاع عن المدارس، وضمان التغطية التعليمية وتحقيق المساواة بين الفتيات والفتيان في قطاع التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية (كوبا)؛
- 140-119 مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتقليص الفجوة الحاصلة بين المناطق الريفية والحضرية في فرص الحصول على التعليم (عمان)؛
- 141-119 مواصلة اتخاذ التدابير التشريعية الرامية إلى تحقيق المساواة في حصول الجميع على التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية (ليبيا)؛
- 142-119 مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بوضع المرأة في المجتمع، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة (صربيا)؛
- 143-119 وضع سياسة وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، واعتماد تدابير ملموسة لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد (شيلي)؛
- 144-119 تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان إعمال الحقوق وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في المجالات المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (إندونيسيا)؛
- 145-119 ضمان التنفيذ الفعال لقوانين وسياسات المساواة بين الجنسين لحماية حقوق المرأة (كوت ديفوار)؛
- 146-119 الإنفاذ الفعال للتشريعات الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة (بوركينا فاسو)؛
- 147-119 ضمان التنفيذ الفعال لقوانين ومبادئ المساواة بين الجنسين التي تحمي حقوق المرأة (رواندا)؛
- 148-119 مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز تكافؤ الجنسين، وهو عامل هام في مكافحة الفقر (تونس)؛
- 149-119 التنفيذ الفعال لقانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 لجعل هياكل الحكومة أكثر شمولاً وتوازناً بين الجنسين (كندا)؛
- 150-119 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، ولا سيما إعادة إنشاء وزارة شؤون المرأة التي ألغيت في آذار/مارس 2019 (غانا)؛

- 119-151 زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الرجل في مكافحة عدم المساواة بين الجنسين وكذلك تعزيز حرية وصول المرأة إلى الأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة (آيسلندا)؛
- 119-152 إنشاء آليات للتحقيق في جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة والفتاة والمعاقبة عليها (إسبانيا)؛
- 119-153 زيادة تعزيز وحماية حقوق المرأة عن طريق تنفيذ تدابير إضافية لمكافحة العنف ضد المرأة (جيبوتي)؛
- 119-154 زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق ضمان تنفيذ القوانين القائمة بشأن العنف العائلي على نحو فعال (إيطاليا)؛
- 119-155 اتخاذ تدابير محددة لزيادة الإبلاغ عن جميع أشكال العنف والاعتداء المرتكبة ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك من خلال تنظيم حملات تثقيفية، وتعزيز تدريب الشرطة والسلطة القضائية، وتقديم خدمات الدعم للناجيات بأرواحهن (أستراليا)؛
- 119-156 اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الوصم الاجتماعي لضحايا العنف الجنسي والجنساني وضمان مقاضاة الجناة (ألمانيا)؛
- 119-157 اتخاذ المزيد من التدابير لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف الجنسي، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (البرتغال)؛
- 119-158 اعتماد تدابير إضافية لضمان حقوق المرأة، بما في ذلك التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات المتعلقة بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاتجار بالبشر والعنف العائلي (البرازيل)؛
- 119-159 اعتماد تدابير إضافية لمكافحة الممارسات التمييزية ضد المرأة والفتاة، وبوجه خاص تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري (كابو فيردي)؛
- 119-160 وضع واعتماد تشريعات جديدة لمكافحة الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف الجنسي والعنف العائلي على نحو أفضل (توغو)؛
- 119-161 اعتماد التدابير اللازمة التي تهدف إلى القضاء على الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (أوكرانيا)؛
- 119-162 تكثيف جهودها لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (كوت ديفوار)؛
- 119-163 تعزيز تنفيذ التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الممارسات التي تضر بالمرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (نيبال)؛
- 119-164 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتكثيف حملات التوعية للقضاء على الممارسات الضارة بالمرأة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (السودان)؛
- 119-165 ضمان التنفيذ الفعال للقانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (زامبيا)؛

- 166-119 اتخاذ إجراءات لدعم الأنشطة الرامية إلى توعية المجتمعات المحلية بدواعي وأهمية احترام قانون عام 2011 لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولا سيما في المناطق الريفية، وضمان إحالة القضايا ذات الصلة إلى المحاكم (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 167-119 زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عن طريق وضع خطة واضحة لبناء قدرات مقدمي الخدمات (بلجيكا)؛
- 168-119 تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال للقانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (جورجيا)؛
- 169-119 تعزيز تنفيذ القانون القائم الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بما في ذلك عن طريق الترويج لحملة التوعية في جميع أنحاء البلد (إيطاليا)؛
- 170-119 التنفيذ الفعال للقانون الاتحادي لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ومكافحتها والقضاء عليها، ولا سيما من خلال أنشطة التوعية والإنفاذ، وبخاصة في المناطق التي تنفشى فيها هذه الممارسة (كندا)؛
- 171-119 اتخاذ مزيد من الإجراءات لإنفاذ حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتجريم ضلوع العاملين في المجال الطبي في أعمال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (أستراليا)؛
- 172-119 تعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على ممارسات من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية واستئصالها، وكذلك الزواج القسري والعنف الجنسي ضد المرأة والفتاة (الأرجنتين)؛
- 173-119 ضمان تقديم مرتكبي العنف الجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر أو القسري والاعتصاب، إلى العدالة بصورة منهجية وإخضاعهم لمحاكمات عادلة (فرنسا)؛
- 174-119 المضي قدماً في تعزيز إنفاذ قوانين وسياسات المساواة بين الجنسين التي تحمي حقوق المرأة والتدابير الرامية إلى التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (فيجي)؛
- 175-119 التنفيذ الفعال لقوانين وسياسات المساواة بين الجنسين التي تحمي حقوق المرأة، بما في ذلك عن طريق التوعية والتثقيف بهدف تغيير القواعد والقوالب النمطية والممارسات التقليدية التمييزية والضارة، كتلك المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف البدني والنفسي والجنسي ضد المرأة (أيرلندا)؛
- 176-119 ضمان التنفيذ الفعال لقوانين وسياسات المساواة بين الجنسين عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للتمييز والعنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة كتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال (سلوفينيا)؛
- 177-119 القضاء على ممارسة الزواج المبكر والزواج القسري ومواءمة التشريعات في هذا المجال مع الصكوك الدولية (الجبل الأسود)؛

- 178-119 الانخراط في أنشطة التوعية والتثقيف لتغيير القواعد والممارسات التقليدية التمييزية والضارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بزواج الأطفال والزواج القسري (رواندا)؛
- 179-119 تعزيز التدابير الرامية إلى منع زواج الأطفال، ولا سيما التنسيق بين الوكالات وتثقيف الجمهور وتوعية الفتيات والفتيان الذين هم عرضة لهذه الممارسة (كندا)؛
- 180-119 اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة، بما في ذلك عن طريق اعتماد تشريعات أو سياسات وطنية لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وعمالة الأطفال الصغار (بلغاريا)؛
- 181-119 اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك عمالة الأطفال واستغلالهم، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، عن طريق رفع الحد الأدنى للسنة المسموح فيه بالعمل ورفع السن الدنيا القانونية للزواج إلى 18 سنة (إيطاليا)؛
- 182-119 مواءمة تشريعات الزواج بما يتماشى والمعايير الدولية (أذربيجان)؛
- 183-119 تعديل المادتين 1602(أ) و1649 من القانون الجنائي لإلغاء أي استثناءات تسمح بالزواج قبل بلوغ سن الثامنة عشرة (الدايمرك)؛
- 184-119 اعتماد قانون مكافحة الزواج القسري والزواج المبكر وإنشاء ملاجئ مؤقتة للأطفال ضحايا العنف والاستغلال (زامبيا)؛
- 185-119 اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك تعزيز التشريعات القائمة، لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على أرض الواقع، ولجعل التشريعات الوطنية تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (آيسلندا)؛
- 186-119 وضع الصيغة النهائية لعملية اعتماد قانون حماية الطفل المتكاملة (إسرائيل)؛
- 187-119 التعجيل باعتماد مشروع قانون حماية الطفل المتكاملة، وإدراج التدابير الشاملة لحماية الأطفال من الاتجار بالأشخاص والزواج القسري والاعتداء الجنسي وأسوأ أشكال عمل الأطفال فيه (إسبانيا)؛
- 188-119 اعتماد قانون حماية الطفل وتنفيذ أحكام حماية الأطفال من عمالة الأطفال والاستغلال والاعتداء الجنسيين والاتجار بالبشر (بلجيكا)؛
- 189-119 اعتماد مشروع القانون الشامل لحماية الطفل، بغية ضمان حماية الأطفال من جميع أشكال العنف (بوركينا فاسو)؛
- 190-119 مواصلة الجهود الجارية المبذولة في سبيل وضع حماية شاملة للطفل (ليبيا)؛
- 191-119 سن تشريعات لتصنيف إساءة معاملة الأطفال كجريمة محددة لها عقوبات جنائية مناسبة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 192-119 ضمان توافر خدمات فعالة وإمكانية لجوء الأطفال ضحايا العنف وسوء المعاملة والاستغلال إلى القضاء (كندا)؛

- 193-119 وضع خطة عمل محددة لمكافحة عمالة الأطفال (أوكرانيا)؛
- 194-119 مواصلة الاستعراض الجاري للقوانين الوطنية الرامي إلى تعزيز الممارسات المرتبطة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان (غانا)؛
- 195-119 اعتماد أحكام لتنفيذ القانون المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، وتنفيذ سياسة وطنية واستراتيجية محددة لتعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة (الجزائر)؛
- 196-119 تحسين فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم من خلال تدريب المدرسين وتنقيح المناهج الدراسية (بلغاريا)؛
- 197-119 مواصلة سيرها صوب تعزيز المساعدة المصممة من أجل الإدماج الاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة (إثيوبيا).
- 120- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعبّر عن موقف الدولة أو الدول التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. وينبغي ألا يُفهم أنها تحظى بتأييد الفريق العامل بأكمله.

## **Composition of the delegation**

The delegation of Guinea-Bissau was headed by H.E Ms Ruth Monteiro, Minister of Justice and Human Rights and composed of the following members:

- Ambassador Alfredo Cabral, Special Advisor to the Prime Minister;
  - Mr. Vasco Biagué, Legal Advisor to the President of the Assembly;
  - Ms. Fatumata Jau, Consultant.
-